

Séminaire : Le contrôle alimentaire au Liban  
National

21-22 avril 1994

## أجْمَعُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جعفر

ماذا ينتظر المستهلك اللبناني وما هي مشكلاته ؟

### Les Attentes du Consommateur et leurs problèmes

الدكتور مرسال أبي نادر \*

### ندوة حول مراقبة المواد الغذائية

رئيس جمعية حماية المستهلك اللبناني ( APCL )

Président de l'Association de la protection du Consommateur libanais .

(Par Dr. Marcel ABI NADER ) A.P.C.L.

ماذا ينتظر من المستهلك اللبناني وما هي مشكلاته ؟

( مداخلة الدكتور مارسل أبي نادر  
رئيس جمعية حماية المستهلك في لبنان )

لا نزدح سرا اذا قلنا بان المستهلك اللبناني يعيش اتعس ايام حياته اذا استثنينا فترة الحرب العالمية الثانية .

فبعد حرب الآخرين على ارضنا مدة سبعة عشر سنة تهدمت البنى التحتية للدولة وفقدت السلطة مقومات العمل السليم فغابت الرقابة الفعالة على جميع المستويات وتعليم التاجر طرقا ملتوية لكسب الارباح الغير مشروعه وعم الاحتكار والفساد وكثير التلاعب بالموازين والعيارات وكثرة الامراض الناجمة عن فساد الماءكل والمشرب فبات المواطن كورقة في مهب ريح الغوض لا يعلم الى اين يسير ولا متى سيستقر . يشكوا امره للمسوء وليس فيشاركونه الشكوى ويعدونه بسفد غير مشرق لأن امكانيات الدولة لا تسمح الان بتحقيق الاماني .  
فيلهت وراء المؤسسات العلمية والاجتماعية عليها تروي ظماءه وتتجذب على اسئلته . ولكن هذه الجمعيات ومنها جمعية حماية المستهلك لا سلطة لها على التجار والمحترفين والغشاشين والدجالين وهي غير محمية الظاهر من الدولة وكل ما تستطيع تقديمها للمستهلك هو الارشاد والتوصية والاحصائيات والتحليلات العلمية والفحوصات المخبرية . وهي تنيره الى الطريق الصحيح وتدعوه ليكون المسوء ولعن نفسه بفياب الرقابة الرسمية الفعالة .

فماذا ينطرنا ينطر من المستهلك حكومة ومسؤولين وجمعيات غير رسمية ومؤسسات دولية وما هي مشكلاته ؟

انه ينطر الكثير الكثير لاننا سنبداء معه من الصفر وبما ان الوقت المخصص لكل مداخلة لا يكفي للتتوسيع اود ان اختصر رؤيتنا لما نستطيع فعله للمستهلك اللبناني . وسأوجز هنا الخطوط العريضة لموضوعنا ثم افضل بعضا منها كمثال على طرق المواجهة .

اولا : من الناحية الصحية علينا :

\_\_\_\_\_ - حماية المستهلك من المواد الغذائية السامة

بتشديد الرقابة المستمرة على السلع الاستهلاكية من بلد المنشأ مرورا بالنقل فالتوزيع فالبيع بالمحال والمطاعم .

ثانيا : اقتصاديا - محاربة الفسح بالتنوعية وبيانتهاء الصلاحية

\_\_\_\_\_ - لجم(وقف) التلاعب بالأوزان والاحجام والمعايير

\_\_\_\_\_ - محاربة الغلاء بفتح مجال المضاربة

\_\_\_\_\_ - وقف ومحاربة الاعلانات الكاذبة

\_\_\_\_\_ - لجم الاحتكار ومعاقبة منفذيه

ثالثا : اجتماعيا : التوعية بالارشاد والتوجيه

وذلك بتخصيص برامج اذاعية وتلفزيونية واعلامية تشرح للمستهلك مكامن الاخطار في المأكل والمشروب واللباس والتسوق وتعلمه كيف يتتجنب الفسح بالتنوعية وجودة والاسعار هذا من ناحية وزارات الصحة والزراعة وزاالاقتصاد والبيئة والاعلام . اما من ناحية وزارة التربية فعليها تنظيم محاضرات في المدارس والجامعات حول حماية المستهلك وحماية البيئة ومحاربة الفسح والاحتكار والرياء والارباح الفير مشروعه . ولبناء خذ الان بعض الامثلة عن حالات التسمم والامراض الناتجة عن فساد المواد الغذائية في لبنان .

## اللحوم :

حدث عنها ولا حرج فالمسالخ الشرعية مفقودة والفوبي في الذبح المشوائي واستيراد اللحوم الفاسدة وبيع اللحوم بصورة غير صحيحة سبب امراضاً معاوية

عديدة احصت جمعية حماية المستهلك سنة ١٩٩٣ فقط ما يلي :

١٩٥ حالة تيفوئيد في احياء عديدة من لبنان ،

بينها ٤٠ من النساء

٨٠ حالة تسمم من الكبد والكفتا المشوية في الشمال والبقاع

و ٢٠ حالة تسمم من لحم الدجاج المشوي

و ٥ حالات من جراء تناول بيض الدجاج

١١٤ حالة التهاب معي من فيروسات وطفيليات

٧٠ حالة التهاب من جراثيم مختلفة منها :

Entérobacter , Streptococcus fecalis , shigella , camplyobacter et yersinia .

عدا من اتلاف ٥٠٠ رأس غنم من قبل الدولة آتية من داغستان في روسيا

و ١٢٧ طناً من لحوم البقر الفاسدة آتية من ايرلندا .

كما اثنا تخلفنا في العام الفائت من مرغ التهاب النخاع السفنجي

Encéphalite spongieuse à prion البريوني بعد ان نبغ عدد كبير من الابقار في مناطق لبنانية عدّة ولم يكن لدينا المختبرات المتخصصة لدرس وتشخيص مثل هذه الحالات ولكن الحمد لله تبين ان النبغ كان سبب تبن فاسد دخل خلسة الى لبنان بسبب غموض الرقاية . علماً بان ٨٥ بالمائة من اللحوم تأتي من الخارج وذلك يشمل الحيوانات المستوردة واللحوم النيئة المستوردة .

وقد وعدت وزارة الزراعة المستهلك اللبناني بانشاء مديرية للثروة الحيوانية تهتم بمراقبة المسالخ ونحن بالانتظار سيماناً وان المسالخ الخامدة الملوثة لا تشجع المواطن على اكل اللحم وان عدد الاطباء البيطريين المتعاقدين مع الدولة ضئيل جداً بسبب الاجور المهزيلة المخصصة لهم .

وما اخافنا كثيراً تفشي مرض التريشينوز مجدداً في لبنان وقد احصينا ثلاثة حالات

في شهر شباط الماضي من جراء اكل اللحم نبيئاً .

المياه : نظرا لاهتراء شبكة نقل المياه الى المنازل بسبب قدمها وهي لم تجدد منذ اكثر

من ثلاثين سنة ونظرا لللأباز الصحية والارتفاعية والعمران في البناء حوالي الينابيع ، فمياه الشفة تصل الى اكثـر المناطق اللبنانية ملوثة فاسدة وقد تسببت بحالات عديدة من التهاب

الكبد اليرقاني *Hépatite virale icterique* احصينا منها سنة ١٩٩٣ : ١٣٥ حالة

بواسطة اطبائنا في الجمعية في المناطق اللبنانية . وهذا العدد لا يتجاوز بالطبع عشر العدد

الفعلي . اضافة الى تلوث ما يقارب السبعين بالمائة من الينابيع اللبنانية في السنوات العشر

الأخيرة حسب دراسة الجمعية . ولدينا اسماء هذه الينابيع لمن يرغب بمعرفتها الاتصال بأمين

سرنا الصيدلي الدكتور بيـار ماليشيف .

هذا من ناحية التلوث الجرثومي ولكن هناك ايضا في لبنان تلوث كيميائي من جراء

الـ *Pb. Phosphates + nitrates + DDT.*

والرصاص وما يترتب عن ذلك من اضرار صحية جسيمة وخاصة عند الاطفال والشيخوخ والحوامل .

- باقي المواد الغذائية : وهي ملوثة بنسبة متفاوتة لا مجال في الوقت المتبقى بتعديادها

ولكننا نلمح الى فساد بعض الاجبان والالبان المصنعة محليا والمعلبات المزورة تواريخ صنعها

وانتهاء جودتها .

اما الاسماك فقد سببت عدة حالات من التسمم والحساسية وقد تبين لنا ان معظم هذه الحالات سببها

اسماك مجلدة ترمى في الشباك لمدة معينة فيذوب الثلج عنها وتعمود شكليا وظاهريا كانها طارحة

وتتابع للمستهلك على هذا الاساس .

هذا غيض من فيض مما اظهرته دراساتنا وتحاليلنا عن تلوث المواد الغذائية .

عمن الناحية الاقتصادية : ورغم اعتقادنا بأن الدولة بدأت تشعرنا بوجودها من ناحية الكهرباء

والمياه ( خف التقني تسببا اسدا من الشبح العائدين ) تذكر ان المستهلك اللبناني يدلي كل يوم

الكهرباء والغاز عشرات الملايين اكيل ، مما يدفع ( ثلثا اربع الارض الاجنبية ) الى دفع ثلث مالية الانتاجات بحسب

الاسنة حانيا . واسعار السلع ينذرنا لا نزال في اوجها رغم وعود المسؤولين بذلك وباقتها .

فالمطلوب اذا ارادت الارشاد والتوجيه للمستهلك اللبناني الاسراع في تعزيز مصلحة حماية المستهلك عدّة وعدها وتفعيل المراقبة الرسمية على جميع المستويات ومنها الرقابة على المرافق والموانئ وخاصة من ناحية الحيوانات واللحوم المستوردة والطيور والدواجن والبيض .  
تفيير وتبديل شبكة المياه) مراقبة مصانع الالبان والاجبان وفحص عينات منها اسبوعياً  
واعلان النتائج للرأي العام) مراقبة المسالخ والمزارع ومصانع البوظة والحلويات ( الكريما  
والمواد الاولية وجودتها ) / مطاردة المحتكرين ومراقبة الاسعار والارباح الغير المشروعية .  
عندئذ يشعر المستهلك اللبناني بالامان فیأكل مطمئناً الى صحته ويشرب غير خائف من المرض  
ويشتري حاجياته بالسعر المدروس ويقول في نفسه ابني حقاً في بلد متحضر تحميني دولته  
متطورة ومسوءولين اكفاء ونظام عادل .

الدكتور مرسال ابي نادر

رئيس جمعية حماية المستهلك

في لبنان Président A.P.C.L.

الجمعية اللبنانية  
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام